Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 200

الالتباس المعرفي

وتبرئة المصطلح

عبد السّلام المسدّي *

لا يَطرق طارق - في مناخنا العربي - موضوع الأدب ولا يتطرق إلى مسائل النقد إلا وتواجهه إشكالات بعضها أصيل متأسس على ركائز ممتلئة يتطلب حسمها غوصا على العلم وتفرغا لأشراط المعرفة، وكثير منها عرضي عابر لا سند له غير تفاقم الالتباسات حول مضامين يخالها المتداولون قضايا وما هي إلا مشاكل زائفة : تتولد بالظن وتتراكم بالوهم ثم تستحكم بالتواتر، فيشيع التسليم لها عند عامة المثقفين، وقد يتواتر على العارفين الانقياد لها في غير فحص ولا تمحيص.

في طليعة القوائم بين المسائل التي يتجاذبها الطرح السوي يوما والطرح المخدوع أياما قضية الخطاب النقدي في مدى جلائه أو في مدى غموضه، يتضاعف الإشكال علينا وتشتد ضغوط القلق الفكري حينما نستذكر أن الناس - في كثير من عامة مثقفيهم وفي نصيب من خاصة عارفيهم - يلقون بمسؤولية الغموض وتعقد الخطاب النقدي على كاهل «المصطلح» بشكل قطعي وبظن حاسم وبلفظ مدين يشي بموقف راجم لا يتيح استئنافا ولا يرحم بتعقيب. فكيف السبيل - في عصر نسلم فيه جميعا بأن المعرفة العلمية قد استحكمت بكل المجالات، وبأن أقدارنا تحتم علينا تحتيما بأن نتوسل بالعقل، وأن نتدرع بالعلم، وأن نتنازل عن عواطف الوجدان كلما أخلت بموازين الحكمة - إلى أن نتحدث عن مسألة المصطلح ؟ ومن المؤهل لإنجاز هذا الحديث ؟ وإلى من سيتحدث المتحدث بدءا وختما ؟

بل كيف سيتحدث من يتحدث وكيف يبحث الذي ندفع به نحو البحث ونستنهض منه الهمة حتى يثير ما يتواطأ الناس على إدراجه ضمن المحسومات إن نحن لم نضمن له المناخ الفكري المتقبل، وإن نحن لم نضمن له الأحواض الذهنية التي تستوعب ما جاءها ناشزا على المألوفات ؟

لعل أول فريضة توجب نفسها على المهمومين بالأدب وعلى المُهَوَّسين بخطاب النقد هي العمل على أن يتوفر «الوعي المصطلحي»، هي الكد في سبيل أن يوجد هذا الوعي، وأن يحصل، وأن يكون. هي الكد في أن يبعثه هؤلاء المهمومون إن كانت بذوره خاملة نائمة، وفي أن ينشئوه إن كان لزاما أن يزرعوا بذره ومشاتله. هي

* ناقد وأكاديمي من تونس / أستاذ اللسانيات.

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 201

مهمة «استنشاء» الوعي المصطلحي ثم الارتقاء به إلى الإدراك المعرفي في غير ملاطفة لحقيقة اللغة بالمجاز، وفي غير إذعان لما تواتر وشاع ثم اطراد من انزلاقات ذهنية تحرف العلم عن مسالكه، ومن متلابسات تتيح لمن خاف صرامة الحكم أن يراوغ بين ظن بالتقدير ويقين بالاعتبار. من المؤهل في ذاته بالحديث عن المصطلح ؟ ومن الأولى في نظر العلم الخالص بمعالجة قضاياه التأسيسية ؟ ومن المخول له بذلك والمتمتع بالصلاحيات الفكرية في رأي الماسكين بسلطة القرار الثقافي أو الناطقين باسم مرجعياته في المجتمع ؟ ثم هل المؤهل هو الأولى وهو ذاته المخول فتتطابق الصورة بين الباحث والعلم والمتقبلين، أي بين منتج المعرفة ومستهلكيها ضمن أشراط المؤسسة المعرفية ذاتها ؟ أم أن هناك شقوقا من المفارقة تتسع فتمسي شروخا بين المؤهل الفاعل والمؤهل المفعول، ثم بين المخول الفاعل والمخول المفعول، وأخيرا بين المغدق بالصلاحية والضنين بها ؟

فيما مضى - وبين زوايا سائر الثقافات - كان الاشتغال بالمصطلح موكلا إلى أحد رجلين : إما المتخصص في الحقل العلمي المتعين بذلك المقام، كأن يكون حقل العلوم الطبية أو حقل البحوث الجيولوجية أو ميدان الفلسفة أو حتى حقلا من حقول النجارة أو الحدادة أو الخياطة أو فنون الطبخ. وهذا هو المخوَّل الأول الذي يدرك أسرار المفاهيم الثاوية من وراء كل مصطلح، وهو المؤهَّل معرفيّا لأن يمارس تدقيق الفوارق بين الألفاظ حتى لا يتلابس مفهوم بمفهوم ولا يتخالط متصور بآخر.

وإمّا اللغوي الذي يعكف على دراسة منظومة الألفاظ المتداولة في مجال من المجالات النظرية أو العملية، فينكبّ على معالجتها بغية تنظيمها وتصريف شؤون دلالاتها، عسى أن يصبح قادرا على المساهمة في الوضع والصياغة والابتكار، ويكون أثناء ذلك قد تثقف بثقافة العلم المخصوص حتى شارف الارتياض الدقيق، ولكن تظل بينه وبين أسرار المعرفة مسافة ما بين من دخل حياض العلم عبر الحذق بالاختبار والترقي ومن اقتحمها بالعصامية والمغالبة، ولا بد لمن هذا شأنه أن تأتي عليه بين الحين والحين لحظة تنفضح فيها هَنَة من هنات التثقف العارض يدركها العارفون ويعشى حيالها غير العارفين، فيظنون أن اللغوي وقد تمرس بمصطلحات علم من العلوم قد تحول إلى عالم بذلك العلم يحاور أهله في مقولاته، ويشاطر رواده صلاحيات القول الحاسم في دقائقه وأسراره. وقد تتغلف الحقائق تحت سجوف الوهم الخادع فينطلي الأمر على اللغوي ذاته من فرط تردد الصدى حول مسمعه فيخال هو نفسه أن طول العشرة مع مصطلحات العلم قد ارتقت به إلى العلم ذاته.

بين المختص بالعلم وهو يعالج موضوع المصطلح في غير خبرة علمية بشؤون اللغة واللغوي وهو يعالج مواضيع العلم من خلال قاموسه الاصطلاحي في غير ارتياض حقيقي بمقولات العلم وخباياه تنزرع إشكالات : عديدة في كمها، متنوعة في أصنافها، تتسع دوائرها على التدريج إلى أن تستحيل مولدا للالتباس الفكري ولمزلق الظن الثقافي، وربما لسوء الفهم الحضاريّ بالكلية. وليس من المجازفة في شيء أن نزعم أن عمل المجامع العربية كما انتشرت وتعددت في أرجاء الوطن الكبير قد ظل يجر ارتدادات من الالتباس المبدئي الذي أسلفناه. وليس من دليل على زعمنا هذا أقوى من تضاعف الالتباس يوم فكرت الأسرة العربية ضمن مؤسسة العمل العربي الثقافي المشترك في إنشاء مكتب لتنسيق التعريب كان من المظنون أن تنصهر في حوضه جهود المجامع القائمة يومها، فإذا بمسلسل إنشاء المجامع يتوالى في الأقطار العربية بعد قيام مؤسسة التنسيق بالقدر الذي تعاقبت حلقاته قبل قيامها.

فإذا التمسنا على وجه المضايقة الجدلية دليلا آخر على اشتغال المؤسسة المجمعية في كثير من الأحيان خارج دائرة اللحظة الحضارية النافذة، بل خارج سياق الوعي المعرفي المكد، سقنا لماما كيف أنها أخرجت من مجال اهتمامها مسألة المصطلحات الأدبية والنقدية كما لو أنه حقل يقوم أهله بشؤونه داخل بيتهم المعرفي دونما حاجة تدعوهم إلى

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 202

الاستنجاد بالمؤسسة المجمعية المصطلحية. وهل من آية على هذا الانحراف المنهجي أقوى من إصداح الناقد العربي بالصيحة الفكرية المشعلة للأضواء المعرفية على حد ما أرسلها الدكتور صلاح فضل متحدثا عن إشكالية المصطلحات النقدية وعن الوظائف المرتقبة من معالجتها علميا كي يتسنّى «إدراك أن صعوبة المصطلح جزءٌ منها صعوبة لغوية، وهو جزء محدود لأن الجزء الأكبر هو صعوبة معرفية حيث إن هناك تحوّلات، والتحوّلات العلمية لا يمكن الإشارة إليها بغير كلماتها وعلينا إذا أردنا أن نمسك بها أن نتجمّل خشونةَ الكلمات الدالة عليها وأن نتكيّف مع هذه الخشونة لأن المعرفة ليست مجانية لكنها تقتضي مجاهدةً، ومعاناةُ المصطلح جزء من هذه المجاهدة العلمية».

لقد قبلنا - نحن العرب - بتغير العلم في العصر الحديث، وسلمنا بتبدل قواعد المعرفة العصرية، ومنا الكثيرون الذين يقرون بأن إنتاج العلم وتوليد المعرفة قد أصبحا يذعنان لشروط جديدة تختلف جذريا عن شروط الوضع والابتكار التي كانت سائدة على مدى الأحقاب وبين سائر الحضارات، وليس غريبا أن ينبري بين شرائح المفكرين العرب - حتى خارج دائرة الصفوة العلمية أو النخبة النقدية - ثلة تأكد لديهم أن أشراط إنتاج المعرفة هو الذي ينزع بالإنسانية إلى كسر الحدود الثقافية فيما بين المجالات الفكرية أولا ثم فيما بين المجموعات الحضارية ثانيا، وأن المثاقفة الكونية هي الأقدر على تلطيف هوجاء السياسة.

لقد قبلنا كل ذلك طوعا أو امتعاضا ولكن قرائن عديدة تدل على أننا لم نقبل - طوعا ولا كرها - النتيجة المتعينة التي يحتمها علينا ذلك القبول، وهذه النتيجة ذات انجلاءين : الأول أن نعترف بأن شؤون المصطلح - في العلوم والآداب والمجالات الإنسانية، وكذلك في الحقول العملية والخبرات التطبيقية، وفي سائر أوجه النشاط الإنساني من معاش واحتراف وفن وتصنيع - هي اليوم من مشمولات معرفة قائمة بنفسها بالغة الدقة ومستوفية لكامل حيثيات الاختصاص المستقل بذاته ألا وهي علم المصطلح، أو لنقل - توسلا بفردية اللفظ واتكاء على صيغة المصدر الصناعي ذات الأصول الراسخة - هو المصطلحيّة. واعترافنا بالعلم يؤول إلى التسليم له بكامل صلاحياته المعرفية، فكما لا يتجرأ غير الرياضي على أن يستشهد بقاعدة حسابية أو يستعمل معادلة جبرية إلا بعد أن يستفتي أهل الذكر في أمرهما فكذلك يكون الإخلاص في العلم - أيّا كان مشربه - حتى لا نسوق قولا في المصطلح على عواهنه إلا بعد أن نحتكم إلى مرجعيات المعرفة القائمة على أمره، لا سيما وأنها معرفة كلية تصدق على الظاهرة اللغوية بشكل مطلق قبل أن تتلون في فروعها بأصباغ الألسنة الطبيعية لسانا لسانا.

اليوم لا يكفي الباحث أن يكون لغويا حاملا لمخزون واسع من ثقافة فقه اللغة حتى يواجه المعضلة الاصطلاحية، ولا يكفيه أن يكون لسانيا وقف همه على اللسانيات النظرية أو على أحد أركانها الكبرى، وإنما عليه أن يكون مدركا للدائرة الضيقة الدقيقة التي تتقاطع عندها مشارب عدة من المعرفة اللغوية : في علم الأصوات وعلم الصيغ وعلم التركيب وعلم الدلالة، ثم في اللغويات المقارنة واللغويات التقابلية، وكذلك في المعجمية وعلم التأثيل فضلا عن طبائع اللغات وفصائل الألسنة الطبيعية. عندئذ فقط سيتسنى للباحث أن يقول قولا يحظى بالكفاءة التفسيرية ويتعزز بالسند الإيبستيمي المؤسس.

وأما الانجلاء الثاني فهو التسليم بالناتج الطبيعي لتلك المعرفة العلمية المتعلقة بشؤون المصطلح بحيثيات صياغته وبكل صلاحياته الفكرية. ويتمثل هذا الناتج المتمخض في الالتزام بدقائق المصطلح وبحدوده عند استخدامه في السياق العلمي، وكذلك عند استخدامه في التداول اللغوي العام الذي هو تواصل باللغة في غير تقيد بقواميس المعرفة المستقلة. كل ذلك يمثل مبدأ الانضباط في استعمال اللغة ويؤسس أولى قواعد قانونها الدلالي مما يقربها شيئا فشيئا إلى الإقرار بدستور المصطلح في كل علم وفي كل معرفة وبين دفاتر كل الفنون.

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 203

إن الذي يعرقل الارتقاء العلمي ويعوق النهوض الفكري الحضاري هو السكوت عن هذه الثغرة في واقعنا الثقافي، فمن يتداول المصطلحات مكتفيا بإضمار القصد أنها مصطلحات ثم منتهكا دقائقها النوعية إما غفلة منه أو تغافلا سيصنع بيده الحلقة الواهنة ضمن سلسلة البناء الذهني العام، ولعل دقة الموضوع في هذا المقام هي التي أملت على الخبراء المختصين في كل معرفة ممن يعالجون ألفاظها المعبرة عن مقاصدها بأن يقولوا إن موضوع بحثهم هو المصطلحات العلمية والفنية فلم يكونوا يأتون بلفظ المصطلحات عاريا عن نعتيه، وهذا هو الذي كان شائعا في اللغة الأجنبية لأنه محصلة فكرية عامة.

ثم فعل قانون الاقتصاد الأدائي الذي تحركه نزعة المجهود الأدنى فعله فأصبح الناس يذكرون المنعوت، ويستغنون عن ذكر النعت وفي ذهنهم أن النعت قائم في الأذهان ومنه تم اشتقاق اللفظ المعبر عن العلم مقترنا بموضوعه، فقيل علم المصطلح، ثم قلنا المصطلحية على حدّ ما قالوا (الترمينولوجيا) ولكن الناس ينسون أننا في الأصل قد توسلنا بلفظ هو من قسيمة الأسماء ولكنه ليس إسما محضا لأن لفظ (المصطلح) ليس اسما في أصل الوضع كما هو الشأن في أرض وحجر وجبل ولكنه اسم مشتق، والمشتقات أسماء تجر معها الدلالة على الحدث التي هي من مستلزمات الأفعال. فما أن نتفوه بلفظ المصطلح حتى يقوم في الذهن طرفان آخران هما فعل الاصطلاح وفاعله الذي هو الإنسان الذي يصطلح. فإذا دققت الأمر تبين لك أن وراء ذلك طرفا آخر هو الطرف الرابع وهو الذي لفائدته نقوم بفعل الاصطلاح ولنسمه المصطلح إليه.

والأصل في القضية أن فعل (اصطلح) ليس فعلا لازما وإنما هو فعل متعد، بل هو يتعدى إلى مفعولين ولكنه لا يتعدى لأي منهما بنفسه إذ يتوسل بحرف الجر في الحالين. مرة بالباء مع المفعول الأول ومرة بـ (على) مع الثاني، فتقول : اصطلحت به عليه، فإذا أمعنت في التحليل أوقفك التفكيك على أن العملية الذهنية مبنية على تشقيق العلامة اللغوية وذلك بفصل الدال فيها عن المدلول، تماما كما يفعل الكيمياوي عند توسله بالحرارة المغناطيسية لفصل الذرة المزدوجة من الهيدروجين عن الذرة الفردية من الأكسجين في هباءة الماء.

إننا عندما نقول : «اصطلحت بهذا اللفظ على ذلك المعنى» فإننا نقصد باللفظ الوجه الدال، ونقصد بالمعنى الوجه المضمون المدلول عليه، رغم أننا في الموطنين نستعمل كلمتين تحمل كل واحدة منهما بذاتها دالا ومدلولا وهما كلمة (لفظ) وكلمة (معنى) ولكننا في هذا السياق الدقيق نتعامل في مختبر لغوي كشأن الكيمياوي، فقولنا : «اصطلحت به عليه» يعني : «اتخذت من هذه التركيبة الصوتية علامة دالة على ذلك المتصور المجرد».

وهكذا كلما مر على لساننا لفظ المصطلح كان من الإنصاف أن نستحضر في الذهن مستلزمه وهو الجار والمجرور : به، ثم الجار والمجرور : عليه، متذكرين أن لفظة «المصطلح» ذاتها هي - في مصفوفة المشتقات - اسم مفعول مستخرج من فعل متعد إلى مفعولين، فيكون من حقها أن تحمل معها مفعوليها فنقول : المصطلحات هي مجموعة الألفاظ التي يصطلح بها أهل علم من العلوم على متصوراتهم الذهنية الخاصة بالحقل المعرفي الذي يشتغلون فيه، وينهضون بأعبائه، ويَأْتمنهم الناس عليه، ولا يحق لأحد أن يتداولها بمجرّد إضمار النية بأنها مصطلحاتٌ في ذلك الفن إلا إذا طابق بين ما ينشده من دلالة لها وما حدده أهل ذلك الاختصاص لها من مقاصد تطابقا تاما.

من هنا تبدأ المجاهدة الذهنية وتتمثل في أن لفظ المصطلح هو بذاته مصطلح، وأننا لا نلج بالمعرفة بيت الصرامة الفكرية - حيث ورشات كيمياء اللغة - إلا إذا تمرسنا بتفكيك مصطلح المصطلح على حد ما أشرنا إليه لماما. ولئن كان في ذلك بعض الإفادة المنهجية فإن الأهم والأخطر والأعمق هو الفائدة المعرفية التي نجنيها من وراء ذلك، بل الفائدة المتصلة بعلم المعرفة من حيث هو نقد لتركيبات العقل بعد تشخيص آليات الإدراك. ولنقل - على القصد الواعي - هي الفائدة

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 204

الإيبستيمية وتتمثل في شيء دقيق نبنيه على ذلك التحليل التفكيكي لمتضمنات مصطلح المصطلح.

إننا إذا سلمنا بأن كل مصطلح في أي معرفة وعند أي حقل ومع أي ثقافة هو في حقيقة أمره مصطلح به عليه - حيث يعود الضمير الأول على تركيبة الدال، والضمير الثاني على المتصور الذهني المدلول عليه - استطعنا أن نحسم القضية الشائكة المعلقة، وأن نجيب عن السؤال المؤجل : من المؤهل بمعالجة المصطلح في كل مجال علمي وفي كل حقل عملي وفي سائر الفنون الإنسانية ؟ إنه على وجه التمحيص كيانان فكريان، وذاتان ذهنيتان، ربما يلتقيان أو تلتقيان في الشخص الواحد، ولكنهما متمايزتان حتى ولو التقتا. فأما الذات الأولى فهي ذات عالم المصطلح، أي المصطلحي القائم بنفسه ذو الخبرة اللغوية المعجمية اللسانية وهذا - من الناحية المعرفية الدقيقة - مسؤول عن «المصطلح به» وهو ذاك الشق الذي قلنا إنه أعلق بالدال بعد أن نفكك الهباءة إلى ذرتيها تفكيكا كيمياويا. وأما الذات الثانية فهي ذات المتخصص في الحقل المعني بالدرس من طبيب أو رياضي أو صيدلي أو مؤرخ أو جغرافي أو مهندس كهربائي فكل واحد من هؤلاء هو المسؤول عن الشق الثاني الذي قلنا إنه المدلول المطابق للمتصور الذهني وسميناه «المصطلح عليه».

إن هذا التشقيق مثمر من الناحية المنهجية عند المعالجة بالوصف والتحليل، ومنتج من الناحية الإجرائية عند مباشرة الصوغ والوضع والابتكار، ثم إنه تشقيق تأسيسي إذا رمنا الإحكام المعرفي في أبعد أغوار الفكر التأويلي حيث تتعانق اللحظة الإيبستيمية مع اللحظة الهرمينوطيقية. ولعل استثمار كل ذلك سهل المنال في جل الحقول العلمية لأن إدراكه فيها قريب المأخذ، ولكنه يتعسر على الناس كلما اقترب موضوع المعرفة من أداة المعرفة التي هي أداة التعبير عن المعرفة بشقيها : الدال به والمدلول عليه. نعني أن محاذير الالتباس تتكاثف في أمر هذا الفصم الثنائي حينما يتعلق الأمر بالمعرفة التي موضوعها اللغة ذاتها وهو علم اللسانيات، أو يتعلق بالمعرفة التي موضوعها صورة من صور تشكيل اللغة كما هو الشأن في الكتابة الفنية واللغة الإبداعية وكل خطاب موسوم بالشعرية.

لقد دأب الناس على الظن بأن اللغوي - مهما كان المجال الدقيق الذي يختص به من أصوات أو صيغ أو تركيب - هو وحده المسؤول عن قضاياه المصطلحية، ورغم ما في هذا الظن من مجاوزة لأصول الحكمة فقد لا يضرنا كثيرا أن نتغاضى عنه لأن هموم اللغة متعالقة ولأن هواجس الباحث فيها يأخذ بعضها من بعض.

ولكنهم دأبوا - وما هم محقون فيما دأبوا عليه هذه المرة - على إجراء قياس خاطئ صادروا على أن أمر الأدب هو في هذا الباب جنيس أمر اللغة يناظرها حتى المطابقة، وتماثله إلى حدّ المماهاة، فأقنعوا أنفسهم بأن ناقد الأدب قائم بنفسه على شؤون مصطلحه بشكل كلي، وربما كان الأمر يهون لو ظل الوهم عند هذه الحدود، ولكنه قد تجاوزه إلى الظن الإقصائي : ألاّ أحد بمخول له أن يقاسم الناقد أمر الخوض في مصطلحاته الأدبية والنقدية. والسبب في استفحال هذه الأعراض غياب الوعي بذاك الانشطار الوظيفي الذي أفضنا فيه بين مصطلح به ومصطلح عليه. ولو كان للنقاد أن ينصفوا أنفسهم بعد أن ينصفوا حرمات العلم الخالص لكان يجدر بهم أن يكونوا أول من ينادون بذلك التشقيق الثنائي، وبذلك الفصم الازدواجي، وأن يتمسكوا بأن مسؤوليتهم تقف عند حدود أحد الشقين وهو شق «المصطلَح عليه» حتى يكونوا - من حيث الأهلية الإيبستيمية - نظراء لأخلائهم الرياضيين والفيزيائيين والكيميائيين، بل ونظراء لأقرانهم الفلاسفة والاجتماعيين وعلماء النفس.

إن الحلقة الغائبة في واقعنا العربي من الناحية الفكرية والثقافية ليست مقصورة على احتجاب الوعي بدقائق المعضلة المصطلحية، ولكنها متجسمة على الخصوص في غياب الصرامة مع الذات عند تداول المصطلح، وقد فتح هذا الغياب بابا واسعا من التسامح والمجاوزة ما لبث أن استحال معينا يفيض بالالتباسات

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 205

الذهنية ويكاد لا ينضب. فإذا نظرت في ظاهرة التلابس الشائعة بين مظان التداول اللغوي وأمعنت النظر في حوافزها ومرتجعاتها ألفيت لها آلة منتجة على الدوام تشتغل بمحركين : الأول يقوم على لعبة التجوال الدائم بين قاموس العلم ومعجم اللغة، ذلك أن معظم مصطلحات العلوم والفنون هي كيانات مفهومية مزدوجة يسير استعمالها في سياق التداول العادي للغة حيث التواصل الإخباري الشفاف، ويسري استخدامها خلال نفس الحيز التاريخي في سياق التخاطب العلمي المختص. وبعض المصطلحات تتعدد كياناته بحيث يكون له وجود في الاستعمال اللغوي المألوف، ويكون له وجود ثان في علم محدد مخصوص وثالث في علم آخر ولكل سياق دلالته المتفردة، وكثيرا ما يتسع الفارق بين الدلالات المتعينة للفظ الواحد عند فحصه بين علم وآخر.

إن لعبة التجوال باللفظ الواحد بين دلالته في الرصيد اللغوي المشترك ودلالته في المنظومة المصطلحية المخصوصة لهي السوس الآكل لصرامة الفكر ينخرم به ميثاق المعرفة انخراما لا راتق له لا سيما إذا جاء على لسان الذين من المظنون فيهم أنهم أهل الذكر وأهل الدراية. ومما لا مجال للشك فيه ولا للتردد في التسليم به أن الحركة النواسية ذهابا وإيابا بين المدلول المعجمي والمدلول الاصطلاحي عند استعمال اللفظ الواحد وعلى مراتب الخطاب العلمي الواحد لهو تداول هاتك لحرمة المصطلح، دائس على كينونته الذهنية. ومن كل ذلك يتولد انفكاك البنية المعرفية فتسيل حصون قلعتها وتتلاشى ركائزها المرجعية.

أما المحرك الثاني الذي تشتغل به آلة إنتاج الالتباس فهو لعبة التطواف بين قطبي الحقيقة والمجاز، وهذا من أعراض التداول اللغوي والاستخدام الاصطلاحي اللذين يأتيان على ألسنة الخواص تحديدا، فقد يتواتر في خطاب العارفين لفظ ينكشف من سياقاته أنه يدل مرة على مدلوله العلمي الدقيق، ومرة أخرى يقصد به مدلوله العلمي ولكن على وجه التجاوز والمسامحة، فيكون استعماله إلى المجاز أقرب منه إلى الحقيقة، لأن الدلالة الاصطلاحية إذا استقر اللفظ عليها أصبحت حقيقة حتى ولو جيء بها في الأصل عبر المجاز، ولذلك يتحرى البلاغيون تسميتهما «حقيقة عرفيّة» وقد يسمّونها «حقيقة لغوية».

والخطر في التجوال المتحرر من قيود الصرامة الفكرية بين الحقيقة والمجاز هو أنه يؤول إلى سلاح خطير على اللغة وعلى العلم وعلى المعرفة ثم على الثقافة وما تنشده من نهضة حضارية، وصورة ذلك أنه يزيل عن المتكلم بخطاب العلم التوتر الذهني الذي هو شرط ضروري لاستواء البنية الفكرية الصارمة، فيبيح له مسافة شاسعة من الانفلات عن قيود الحصافة، فتتراخى أعصاب العلم وتتلاشى قوائمه من خلال انخذال حارسه الذي هو اللغة. ثم إنه يحرم المتلقي فرصة المحاورة العقلانية لأنك كلما حاصرت صاحب الخطاب في زاوية تبتغي إحراجه فيها - لا شماتة به وبعلمه وإنما اعتصارا لجوهر الفكر الخالص الذي عليه يشيد معمار المعرفة - زاغ بك من الحقيقة إلى المجاز، ثم التف بك من المجاز إلى الحقيقة، فيضيع العلم ويتبدد رحيق الخلاصات بحكم انسداد غرابيل الاستصفاء النقدي. فليس من سبيل إلى نهضة فكريّة في حقل المعارف الإنسانية عامة وفي حقلي المعرفة اللغوية والمعرفة الأدبية على وجه التخصيص إلا إذا أسسناها على انضباط أدائي أول مفاتيحه الإقرار بحرمة المصطلح كي نضمن له فاعليته في تمثل المعرفة، وفي إيصال المعرفة، ثم في إعادة إنتاج المعرفة، حتى نصل إلى إنتاج المعرفة بالوضع والابتكار.

ستبدأ الفاعلية النقدية عندما يكف كل من يتعاطى النقد عن استعمال المصطلحات على عواهنها، ثم يلتزم بألا يتجول بها بين حقيقة ومجاز أو بين مُعْجم الاستعمال التداولي وقاموس الاستخدام الفني الدقيق ما دام بينه وبين القارئ عقد ضمني بأنه يسوقها مساق الألفاظ الدالة على مقولات العلم المخصوص.

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 206

وسينسدّ معين الالتباس وتجف عيونه في باطن البنية الثقافية كلما أخذ النقاد على أنفسهم ألا يستسهلوا استيراد المفهوم، وألا يستهينوا بتداوله إلا بعد إدراك أسراره في الحقل الذي انزرع فيه. فكم من خطاب نقدي يتزين بلفظ التناص أو يتحلى بمصطلح التلقي، أو يتدبج بالسردية وبالأدبية وبالشعرية، فإذا وقفت عند حدود الدلالات، وعرضتها على موازين المعرفة الاصطلاحية الجازمة، أدركت بدون عناء كبير أنك حيال جدول من الكلمات تقفز كلها على درجات سلم المفاهيم بين سطر وآخر، فلا أنت بقادر على أن تزكي لو أردت تزكية، ولا أنت بقادر على الإدانة لو رمتها لأن الخطاب أرض زلوق من طين رجراج.

والمعضلة ثقافية فكرية حضارية كأعظم ما تكون. وهي مقبض من مقابض أعراض النهضة العربية المنشودة، تراها تتواتر في مجالات عديدة، وقد تطرِد في أكثر الدوائر أهمية وفي أعمقها خطورة. ألا ترى كل الناس في هذا الزمن يديرون على ألسنتهم صباح مساء لفظ العولمة ؟ وليس من مثقف يتحدث به إلا وهو يسوقه مساق المصطلح لا مساق الكلمة المعجمية السيارة، والسبب في أن اللفظ لا يتم تداوله إلا بوصفه مصطلحا بديهيّ، وهو أنه لفظ مستحدث في مدلوله وفي داله أيضا، لأنه في صيغته الصرفية مع القالب الصوتي الذي أتى عليه مبتكر فعلا يعود استحداثه إلى أواسط التسعينيّات من القرن العشرين، أما عن مدلوله الذي هو المضمون الذهني فهو بدون أي شك أمر حديث لم تعرفه البشرية سابقا، بل هو مناقض لما دأبت عليه الشعوب والدول والأنظمة والحكومات، إذ أن جوهره قائم على تغيير جذري لمفهوم السيادة وذلك بالتخلي عن جزء كبير منها لفائدة أرباب رؤوس المال في الحركة التجارية والحركة المالية والحركة التصنيعية إذعانا لناموس الاستثمار.

الوعي المصطلحي في امتداداته المعرفية العميقة يدفع إلى التساؤل : كم هي نسبة الناس - والمثقفين منهم خاصة - الذين يستخدمون مصطلح العولمة وهم مدركون للحد الأدنى من المعلومات الكفيلة بسلامة إدراك المصطلح وباستساغة تداوله في كلامهم ؟ وما هي نسبة المثقفين الذين قرؤوا فعلا بنود اتفاقية التجارة الدولية المعروفة بحروفها المختصرة (الجات) وتبينوا علاقة العولمة بآليات البنك الدولي من جهة وصندوق النقد الدولي من جهة أخرى ؟ وما علاقة العولمة بأشغال المنظمة الدولية للتجارة ثم المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية ؟ وكيف يعتبر الاقتصاديون أن الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار هي بمثابة الدستور الجديد للعولمة رغم الاهتزازات التي مر بها مشروع تركيزه ؟

إنّ أخذ الذات الحضارية بالصرامة العقلية يبدأ مع الالتزام بحرمة المفاهيم داخل أسيجة المصطلحات. ومن خيل له أنه يستطيع الحديث عن العولمة وأنه يصوغ موقفا فكريا أو ثقافيا أو سياسيا تجاهها وهو غير مدرك على وجه الدقة لمعنى عقود الشراكة، ودلالة التأهيل الاقتصادي، وأنظمة الشركات ذات الجنسيات المتعددة، ودساتير البنوك غير المقيمة، وحيثيات المناطق الحرة، فإن شأنه كشأن من يتحدث عن الماء بين علماء الكيمياء وهو غير مدرك لتركب هباءته انطلاقا من ذرة واحدة من الأكسجين تلتحم بذرتين اثنتين من الهيدروجين، أو غير متذكر للدرجة الحرارية التي يتحول معها سائل الماء إلى غاز، وللدرجة التي يتحول فيها إلى متجمد. ولو رمنا الإمعان في الصرامة العقلية إلى حد الإيغال لقلنا : لا يباح لأحد أن يتحدث بلفظ العولمة إلا إذا أدرك تعريفها المتناهي في الدقة، وهو أنها عبارة عن ذوبان رأس المال الأصغر في رأس المال الأكبر.

وتحدث الناس ومازالوا يتحدثون بين عامة وخاصة ثم بين الخاصة وخاصة الخاصة عن الاستنساخ، وكلهم يتداولون اللفظ على وسمه الاصطلاحي، وما منهم بمتردد في التعبير عن موقف مبدئي حياله ذي خلفية علمية أو عقدية أو نفسية مزاجية، ولكن عدد الذين صبروا - من غير المختصين - على استكمال ثقافتهم في أمر تركيب الخلية ومكوناتها من الجنات واختلاف عدد الحيامل بين

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 207

الخلية مطلقا - وهو ٤٦ حيملا - والخلية التناسلية عند المرأة وعند الرجل وهو ٢٣ فقط، قليل جدا. أفنقول - كما قد يلذ لبعضهم أن يظن - إن الذين يستخدمون المصطلح بدون أدواته المعرفية الأولى لم يخرقوا الميثاق الاصطلاحي لأن جهلهم بالأسرار لن يغير كثيرا من مواقفهم ؟ لو انسقنا مع هذا السيل من التجاوز لما عرفنا حدا نقف عنده في موضوع التسامح، ولوصل بنا الأمر في أمر علم الحساب يومها إلى أن نقبل من بعض الناس أن يتحدثوا عن الجمع والطرح والضرب والقسمة وهم لا يعرفون كيف يضربون ويقسمون، وعندها سنزيل الحواجز تدريجيا بين العلم بالأشياء والجهل بها أو لنقل اختزالا : بين العلم والجهل.

إن المشكلة حضارية بأتم معنى العبارة، وليس في هذا الحكم مجازفة ولا نزوع نحو الإفاضة أو التهويل. وهي حضارية لأنها تنبت في ضيعة الثقافة فتتسلل عبر المسام الذهنية إلى المؤسسة الفكرية سواء منها الإبداعية أو النقدية : في العلم وفي الأدب كما في سائر الفنون.

إنها حضارية لأنها تتصل بالتغير غير العقلاني الذي يطرأ على مواقعنا من الأشياء ومن الوجود. ألا نرى كيف يتعامل الفرد العربي مع آليات الحياة المعاصرة فيزاحم الآخرين ليحتل المواقع الأمامية على جبهة الحداثة بمضامينها وبوظائف أدواتها، ثم بمصطلحاتها أيضا كلما اتصل الأمر بمنتجات المدنية العملية، وبمبتكرات التقانة الوظيفية من أجهزة الاتصال وآلات البث والالتقاط وأدوات التنقل، وكل الناس من كل الشرائح سباقون إلى الفهم والتداول والإدراك، مبادرون بفك أسرار المفاهيم من خلال اقتحام أسوار المصطلحات كلما تعلق الأمر بالمعرفة التي تخص سلامة أجسادهم. كلهم ينضبطون بحدود المفهوم والمصطلح إذا ما حل بجسمهم عرض من الأعراض فتسارعوا إلى الحكيم فطلب إليهم - قبل كتابة الوصفة العلاجية - الفحوصات المساعدة على التشخيص الدقيق : كلهم يدرك بعمق معنى التصوير بالأشعة، ومعنى التصوير بالتموج الصوتي، وكلهم مشرئب إلى الكشف بواسطة الطيف الحراري الغزير، ولا غرابة أن يبادر المريض فيفاجئ حكيمه بأنه يود إجراء كشف بواسطة المنظار أو عن طريق الرنين المغناطيسي.

إن السائد الثقافي لدينا قد جعل الناس يتقبلون المصطلح الطبي والتقني والحاسوبي باحترام وإعزاز، يجلونه فيخلعون عليه ما هو حقيق به من هيبة ووقار، ولكنهم يستسهلون شأن المصطلح ويتجرؤون عليه وقد ينتهكون بساطه كلما تعلق أمره بحقول المعارف الدائرة على الإنسانيات والاجتماعيات، وهم على المصطلح المتصل باللغة وبالأدب وبالنقد أكثر جراءة وأعظم قسوة حتى لتراه بين أيديهم مهينا يستدر العطف وينادي بالإشفاق. وبين خطاب الناس حول الأدب والنقد وخطاب بعض النقاد حول الأدب وما إليه من مقولات معرفية متنوعة يستجلبونها من الحقول المجاورة تنبت المتناظرات المتماهيات، وتنزرع القرائن المتشابهة تحكي كلها أعراض الفكر والثقافة. فكم عدد النقاد المتداولين لمصطلحات الباث والمتلقي والرسالة والمرجع والقناة والرسالة، العارفين بمضامينها حق المعرفة، والمنزلين لها ضمن جهاز التواصل والقادرين على تسمية الوظيفة التي ينهض بها كل طرف وتعيينها ثم تدقيق ما جمعها بالأخريات وما يفصلها عنها ؟ والحال أنه لا معنى لتزيين خطابنا النقدي بتلك المصطلحات ما لم نستكشف من خلال معانيها الدقيقة أسرار «الشعرية».

وكم من ناقد يتحدث اليوم عن ثنائية اللغة والكلام، وعن الدال والمدلول والمرجع، ليقفز إلى الحديث عن إنتاج الدلالة، فإذا استثنيت من نقادنا من بادروا منذ زمن بتحصيل الثقافة الأساسية اللازمة، وتدرعوا بمعرفة المطلعين المدركين، واقتحموا الأسرار بفك مغاليق التيارات النقدية الناشئة التي مثلت الجسر الأول الكبير بين الوعي اللساني والوعي النقدي، كان بوسعك أن تعمم الحكم بأن عبارة إنتاج الدلالة على ألسنة الأغلبية تساق مساق المجاز لا مساق

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 208

التعيين الاصطلاحي الدقيق.

ولو أخذنا أنفسنا بالصرامة الاصطلاحية لأدركنا أن لعبة الحقيقة والمجاز التي هي لعبة ثنائية في التداول اللغوي تنقلب إلى لعبة رباعية في الاستخدام الاصطلاحي، لأنك قد تورد اللفظ على دلالته الاصطلاحية التي هي متعينة بمتصورات العلم المخصوص، وقد توردها بتسامح تتجاوز فيه حدود مقولات العلم فيكون إيرادك لها هو على المجاز لأن الأمر نسبي في هذا المقام، ولكنك قد توردها بما ظاهره حقيقة وأنت تخطط لهامش من المناورة يبيحه المجاز، وقد توردها بما ظاهره المجاز والاتساع والمسامحة وأنت تلوّح في شيء من مقاصدك ببعض ما في الدلالة الاصطلاحية العلمية الدقيقة تتكتم عليه وتدخره حتى إذا ضايقتك ظلال المعاني لذت به.

إنه لا مخرج لنا من مشابك المعضلة الاصطلاحية في ارتباطها بالمسألة الفكرية وبالقضية الثقافية بالاستشراف الحضاري الفسيح إلا بتأسيس ثقافة معرفية عميقة بعلم المصطلح، وبالعمل على نشر الوعي المستوعب لها، ثم بغرس الإحساس بالإثم الفكري كلما سارع المثقف إلى إرسال أحكامه على المصطلحات - في تصورها وفي صياغتها ثم في آليات تداولها - دون أن يكون قد تدرع بأولويات المعرفة المصطلحية على أقل تقدير. فقضية المصطلحات تمثل فعلا كما ألمحنا إحدى المعضلات القائمة في واقع الفكر العربي المعاصر منذ انبعاث نهضته الحديثة، ويكفي أن نتتبع جهود الدول العربية في بعث المؤسسات المختصة من مجامع علمية وهيئات للتعريب ثم نستقرئ ما جادت به أقلام الباحثين اللغويين - سواء في نطاق تلك المؤسسات أو خارجها - من دراسات انكب أصحابها على قضايا المصطلح العلمي حتى نتبين أبعاد هذه المعضلة فكريا وحضاريا.

والذي يستوقفنا من كل ذلك على وجه الخصوص هو أن قضية المصطلح العلمي والفني كثيرا ما اقترنت بجملة من التقديرات المتوالجة التي أدت إلى تلابس الأمور على أصحاب النظر والتقدير، بل إن مشكل وضع المصطلحات لمّا كان قرين معضلة التعريب في حقل العلوم والمعارف قاطبة فقد التبست به أمور عدة من قضايا الفكر بينما هي من أشباه القضايا، إنها مشاكل زائفة ولدها سوء النظر حينا ومظان السريرة عند بعض القوم حينا آخر. وهكذا ما فتئنا نرى معضلة المصطلحات محصلة تتجمع فيها العقد النفسية والمركبات الحضارية.

ومن أقوى الأسباب التي حولت هذه المسألة اللغوية إلى عقدة فكرية وحضارية كما أفضنا في ذلك أن المتطرقين إليها من الدارسين والمثيرين إياها من المتحمسين المتدافعين - بعضهم نصير لها وبعضهم خصم عليها - قلما يصدرون عن وعي عميق بخلفيات القضية الاصطلاحية حتى احتجبت المواضيع الأساسية خلف مغالط المتحدثين من نقلة العلم طورا وممن سلبوا حس الهوية الحضارية أطوارا أخرى. ولعل مركز الصواب يكمن في محاولة تأسيس القضية الاصطلاحية تأسيسا علميا يتناسى نوازع الأهواء، ويتغافل عن مثارات الوهم الخادع، فيتحرر عندئذ من كل ما يلابس القضية الجوهرية وليس منها. ذلك أن المعرفة الصحيحة في شأن الظواهر اللغوية أصبحت ميسورة بحيث يتعين التوسل بكل حقائق العلم في تناولها، وهذا ما يتيح للباحث اليوم أن يغوص على صياغة المصطلح تنقيبا عن أسسها النظرية واستكشافا لجذورها المعرفية.

أما الدافع العميق الذي يحضنا على هذه المحاولة المتوالجة الأبعاد فهو اشتباه السبل على الناس في عامة القوم منهم وخاصتهم في شتى الحقول العلمية فضلا عن حقل الأدب والنقد، إذ تراهم أصنافا شتى حيال معضلة المصطلح في علاقتها بتأصيل لغة العلم تلقينا وبحثا وابتكارا، فمنهم من يناقض مبدأ تعريب المعارف منكرا قدرة اللغة على توليد مصطلحات العلم الإنساني في تطوره الحديث، وليس هذا الصنف بأخطر الأصناف على عكس ما قد يتراءى لأنه منسلخ من حلبة الصراع الفكري بضرب من الانتقاض. ومنهم من يناقض تعريب المعرفة الحديثة ولكنه لا يعثر على دليل يسلب به اللغة قدرتها الاصطلاحية وهو الموقف المتعري فكريا. ولكن من الناس صنف تراه

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 209

يزكي مبدأ المثاقفة الإنسانية بالنهل من كل الموارد العلمية المتطورة أيا كان مبتكروها ولكنه بعد ذلك يخاصم أشد الخصام أن تكون اللغة العربية قادرة على صياغة الألفاظ الفنية الدقيقة. وإلى جانبه صنف آخر تراه لا يجادل في أمر المثاقفة ولا في أمر المصطلحات ولكنه إذا صاغها أساء الصنيع فيأتي على يديه من المصطلحات ما يجعل الناس ينفرون من المصطلح ومن اللغة التي جاءت به أصلا، وهذا من أخطر الأصناف.

كل ذلك يكشف عن الوجاهة المعرفية لأي مشروع علمي يهدف إلى تأسيس القضية الاصطلاحية بالبحث في صياغة المصطلح وأسسها النظرية. ولا مفتاح لأي باب من أبواب هذا المشروع التنظيري إلا محاولة إدراك طبيعة اللغة في أسرارها الخفية كما يجلوها العلم الحديث. ومن أول مقررات المعرفة اللسانية المعاصرة أن اللغة في حد ذاتها ليست إلا نظاما اصطلاحيا، ومرد ذلك طبيعة الدلالة التي تؤديها، إذ من الحقائق الشائعة أن الكون تنتظمه شبكة من الظواهر وأن علاقة الإنسان بتلك الظواهر تنبني على التبصر فالإدراك. ومن هذه العلاقة ينشأ مبدأ الدلالة، والدلالة في ذاتها ظاهرة مركبة فيها فعل الإدلاء بالدلالة، وفيها فاعل ذلك الفعل، وفيها متلقيه. ثم إنها تتنوع إلى أصناف تكون بمثابة الأنظمة المتميزة، وتصنيفها هذا يرجع إلى طبيعة العلاقة المعقودة بين فعل الإدلاء بالدلالة والعقل المدرك لمضمونها. وجملة هذه الأصناف في الكون ثلاثة : الدلالة الطبيعية والدلالة المنطقية ثم الدلالة الاصطلاحية، وهي الدلالة العرفية وفيها لا يتسنى للعقل البشري من تلقاء مكوناته الفطرية ولا الثقافية أن يهتدي إلى إدراك فعل الدلالة إلا إذا ألم سلفا بمفاتيح الربط بين ما هو دال وما هو مدلول. وهذا الإلمام ليس بفعل الطبيعة ولا هو من مقومات العقل الخالص، ولكنه من المواضعات التي يصطنعها الإنسان إما بإعمال الروية أو باتفاق السلوك، لذلك يتفاوت وعي الفرد أحيانا بهذه المواضعات ضمن الحياة الجماعية.

ولئن بان منذ تأسست قواعد العلم اللغوي الحديث كيف تنشأ عملية الاقتران العرفي في حقل النظام اللغوي انطلاقا من مفهوم العلامة فإن الذي نتبينه الآن في معرض البحث عن هوية الحقائق الدلالية هو أن الاقتران بين الدال والمدلول في الأنظمة العرفية - واللغة أحدها - ليس اقترانا سببيا إذ لا توجد قرينة علية بين العلامة وما وضعت دليلا عليه، وإنما تنشأ السببية من عامل خارجي هو فعل الاصطلاح أي التواضع على ما اتخذت العلامة أمارة له. فالدلالة العرفية تنشئ نظاما علاميا ولكنه ليس بذاته نظاما سببيا، وفي هذا يختلف عن نظام الدلالة الطبيعية ونظام الدلالة المنطقية، ولكن علة الاقتران تتولد بصفة طارئة بعد إحداث المواضعة، وعندئذ يكتسب فعل الدلالة سلطته لا من ذاته وإنما مما التصق به من اصطلاح فتكون سلطته من سلطة الأعراف، ولذلك يمكن عده نظاما سببيا من درجة ثانية. ومعلوم أن الدلالة العلامية (السيميائية) في المجتمع تنشأ فردية فتكون نماذجها قائمة بذاتها لا يحتويها نظام متجانس بالضرورة إلا إذا تعددت علامات الحقل الواحد ثم تناسقت وتعقدت فترتصف عندئذ في نمط يولد الانتظام.

فأول مفاتيح المعضلة الاصطلاحية هو إذن التسليم مطلقا بعرفية الجهاز اللغوي، وما للعرفية من قوام إلا الاصطلاح ذاته، وهذه العرفية هي التي ولدت القول باعتباطية الحدث اللغوي ذاته ممّا يأخذه الناس باستسهال قام، بل من النقاد ما يتلقون فكرة الاعتباط تلقيا يوحي باستبساط محيّر. وإذا كانت سمة الاعتباط شاملة للظاهرة اللغوية فإنها تتركز جوهرياً في مشكل الدلالة وبذلك ينحل مفهوم العرفية إلى اعتباطية الاقتران الحاصل بين دوال اللغة ومدلولاتها أو ما يمكن ربطه باعتباط العلامة اللغوية باعتبار أنه لا يتحدد أي دال في اللغة بمدلوله طبقا لأي اقتضاء، كما أنه ليس من دال في ارتباطه بمدلوله بأولى من أي دال آخر كان يمكن أن يقوم بدله.

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 210

فالعنصر اللساني لا يستمدّ مقوّمات ارتباطه الدلالي إلا مما يلابسه من اصطلاح وتواطؤ بين أفراد المجموعة اللغوية المتنزّل فيها، بل إن الموجودات ذاتها لا يمكن التحاور بشأنها إلا بواسطة العلامات اللغوية المتفق عليها. على أن عرفية اللغة تتراوح بين قطبين : حد أقصى وحد أدنى، والظاهرة تنزع إلى أحد الطرفين تبعا لمستوى التشكيل البنائي في الحدث اللغوي. وهي بهذا الاعتبار تبلغ الدرجة القصوى من العرفية في مستوى دلالة الألفاظ مجردة، أي عندما تكون مقابلة لما يسمى بالأقاويل وهي البنية التركيبية التي نواتها الجملة النحوية. أما أعمق أثر يتولد عن مبدأ عرفية الدلالة اللغوية ويرتبط ارتباطا عضويا بإشكالية المصطلح صياغة وتوليدا فإنما هو ضرورة التسليم بانتفاء تفاضل الألفاظ تماما كانتفاء تفاضل اللغات. ولئن قضت البشرية عهودا لتصل إلى وعي علمي يؤهلها للتسليم بهذه الحقيقة البديهية مما أومأ إليه فردينان دي سوسير ولم يجرؤ على التصريح به فإن حركة العلوم اللغوية عند العرب قد أوقفت روادهم بتبصّر كامل على هذه الحقيقة بينما كانوا هم أولى الأمم بأن تحتجب عنهم.

فكيف ينساق الإحساس البشري عموما إلى استشعار التفاضل بين ألسنة الأمم في كل عنصر وبين كل الشعوب ؟ ثم كيف تتكاثف الظلال على حقيقة الظاهرة اللغوية فيحتجب الوعي بأولى بديهياتها حتى يخال الناس أن الألسنة بذاتها أصناف : منها القادر على توليد مصطلحات العلوم والمعارف ومنها العاجز عن مواكبة الحركة العلمية الكونيّة ؟ من المعلوم أن عرفية اللغة لا تصبح إجرائية إلا إذا تعززت بعقد جماعي بين المجموعة البشرية الناطقة بلغة مشتركة بينها ومخصوصة بها. وإذا كانت اللغة تحدد أساسا بمبدأ الاصطلاح فإن الاصطلاح يتضمن قانون العقد الذي مستنده مبدأ الاطراد، ومن ذلك يخلص أن الاصطلاح متراهن مع مبدأ الاستعمال والتواتر.

وبما أن اللغة - في غايتها وفي علة وجودها - ذات وظيفة دلالية قبل كل شيء، والدلالة ترتكز بالمنظور الأوفى على مبدأ المعرفية أفيكون من الاستتباع الضروري أن مصطلحات اللغة اعتباط صرف وتحكم محض ؟ ثم إن اللغة لما كانت تواضعا على الدلالة، وكان الاصطلاح تواترا في الزمن، أفلا يعني هذا أن الدلالة هي قبل كل شيء دلالة في الزمن ؟ وأن اللغة إذ هي محصورة بين فكي الاصطلاح والدلالة لا تكون إلا معقودة في خصائصها الأولية برباط الزمن كمفترق لتقاطع كل السمات النوعية. فإذا دخل عنصر الزمن على معادلة الدلالة أزال عن الدلالة غلاف التعسف فيكون التعاقد الضمني حول المصطلح ماحيا لسمة التعسف الاقتراني. ومعناه أن الاعتباط تحكمٌ من حيث هو متنزل في مبتدأ الاقتران ومُنطلق الاتصال، فما أن يطرد اتصال الدال بمدلوله طبقا لتواتر الاطراد حتى يرتفع التحكم الأولي عند لحظة الاقتران الدلالي. فحصيلة كل حلقات التسلسل الجدلي فيما أسلفناه من استتباع بموجب التراصف التعادلي تتمثل في أن مفهوم العقد العرفي كعنصر جوهري في تحديد الظاهرة اللغوية عموما وفي تداول المصطلحات المعرفية إنّما هو بمثابة نفي للتعسف الاقتراني أو هو تواطؤ على إلغاء سلطانه المبدئي، وهو ما يؤول إلى اعتبار إمضاء التعاقد اللغوي فسخا لاعتباط الحدث اللساني.

كل ذلك قد يتراءى في واقعنا العربي كأنه إفاضة فكرية ليست إلا ترفا بين أيدي الأدباء والنقاد، ولعل القول بضرورة توفر الخطاب النقدي على ثقافة لسانية متينة يبدو بدعة من البدع، بل ليس مستبعدا أن يتأوله بعضهم على أنه انتصار من اللغوي لحقل اللغويات في ضرب من الشوفينية الفكرية. ولكن المسألة ما إن نعرضها على المحك التأملي الغائص إلى أغوار النوى الإيبستيمية العميقة حتى تتجلى سلامتها المعرفية وتتضح كفاءتها الثقافية.

مع دقيق الاستبصار سنعرف أن لاستعمال مصطلح الانزياح في التحليل الأسلوبي وجاهة من نوع خاص لا سيما إذا سلمنا ببعض النشاز الذي قد

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 211

يستشعره الإنسان المتشبع بالذائقة العربية حين يتداوله. فهذه قضية. أما الذهاب إلى استعمال مصطلح العدول مع الظن أنه يصلح بديلا للمصطلح الأسلوبي الحديث فذاك هو الخطل بعينه، بل إننا نذهب في غير مغالاة إلى أنه يأتي بمعكوس الغرض المنشود، فالغيرة التي تدفع إلى إحياء المصطلح البلاغي القديم تؤدي إلى امتهان لذاك المصطلح العربي واستنقاص لجلال شأنه في مجاله البلاغي. إن مصطلح العدول ليس كائنا بلا هوية حتى نستعمله لنسدّ به حاجة طرأت، وهو ليس لفظا نزقا نقضي به وطرا من الأوطار، ولا هو كائن هجين حتى نستزرعه في أي تربة تصادفنا ونصادفها.

ولو تسلح النقاد بسلاح الثقافة اللسانية لانتهوا إلى التسليم بأن التلقي غير الاستقبال، وبان الاستقبال غير التقبل. ثم لو أمعنوا النظر في أسرار التوليد الاصطلاحي لأدركوا ضآلة الخصومات التي استنزفت قوى بعض النقاد الرواد وهم يتجادلون أي الألفاظ أولى وأرشق بالذي كانوا فيه : أهو التفكيكية أم التقويضية أم التشريحية ؟ ولو كان لنا في مجال النقد كان يجب أن يكون لعرفنا الفروق التداولية وفروق الإيحاءات بين السيميوطيقا والسيميولوجيا والسيميائية والعلامية والدلائلية.

إن الاستئناس بقوانين انبناء الألفاظ من وجهة علم اللسانيات هو الذي يبقى الخطاب من التعسف التداولي، فدراسة المصطلح النقدي في أعمق مكوناته التركيبية والدلالية هي التي تساعد على تبين الثغرات التي قد تتخلل جهازنا الفكري فتشكل مواطن اهتزاز تتسرب إلى قاعدة الهرم المعرفي.

إن الكلام إنما يكون مفيدا بالاصطلاح لا لأمر يرجع إلى جنسه أو وجوده الذاتيّ أو سائر خصائصه، لأنّ حصول الفائدة منه أمر متّصل بموقع عناصر التحاور منه وخاصة عنصر الباث وعنصر المتقبّل، إذ لو كان الكلام دالاّ بنفسه على ما هو دالّ عليه للزم أن يدركه كلّ من حضره سواء أكان عالما باللغة التي سُكب فيها أم لم يكن عالما فتنتفي إذ ذاك إمكانية اللاّفهم في مصطلحات اللغة بل ينتقض عندئذ مبدأ تعدد الألسنة البشرية. ومعلومٌ بداهةً أن فَقْدَ العربي العلمَ باصطلاح أهل لسانِ أمّةٍ من الأمم يمنعه من معرفة ما ينبني عليه العرف اللغوي لديهم، والجهل بالمواضعة أصلا يحول دون وقوع الفائدة بالكلام، ولا يجوز أن يكون ذلك كذلك إلاّ والفائدة في ألفاظ اللغة لا تحصل إلا بسابق العلم بمضمون الاصطلاح عليها. ويدخل هذا القانون في مسلك الانجرار فيصبح منطبقا على أهل المعرفة الواحدة داخل اللسان الواحد. فقد يحضر الإنسان حوار قوم متخصصين في غير ما هو متخصص فيه، فتجري على لسانهم ألفاظ يتداولونها على سبيل المصطلحات الخاصة بعلمهم، فلا يفهمها عنهم بما هم يتفاهمون بها فيما بينهم، فتضيع دلالاتها عليه، ثم يغمض عليه جراء ذلك حوارهم بكليته، فيخال أن خطابهم خطاب ملغز وقد يسارع إلى إرسال نذير الغموض.

إن ما نستفيده - نحن الآدميين الناطقين بالألسنة الطبيعية - من عبارة اللسان عن مادة الفكر وصور الحس وقوالب الخيالات يضمن تواصلنا عبر قنوات إخبارية اصطلحنا نحن على مدها وإرساء حلقاتها، وهي - وإن وجدت - فليس يمتنع أن نتصور أنه كان يمكن أن لا تكون، ولكنها وقد كانت فإنه يتعذر من جهة أن لا تدل على ما تدل عليه، كما يتعذر من جهة أخرى أن تبقى موصومة بالوجود العرضي الذي تأسست عليه. فهي بعد أن استقرت في وجودها اكتسبت منزلة وجود الجواهر لا وجود الأعراض. ولما كنا بصدد ظاهرة التحول الدلالي في جهاز اللغة منذ لحظة تولد المصطلح إلى ما بعد اطراده في الزمن وتواتره في الاستعمال تعيّن علينا الاستطراد إلى انعكاس هذه الظاهرة على مركبات اللغة وخاصة رصيدها الاصطلاحي الذي هو مادتها اللفظية والذي يمثل - حسب مصطلحات العلم اللغوي الحديث - الجدول الاستبدالي.

إن ظاهرة التحول الاقتراني على صعيد الاستبدال الذي هو جدول الاختيار المقترن برصيد اللغة المعجمي

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 212

تتركز وتتكامل ابتداء من تناسق أضلاع المثلث الدلالي. ومعلوم أن الدال في اللغة يحيل على مدلول هو صورته المرتسمة في الذهن كمتصور معقول مجرد، وذلك المدلول يحيل بدوره على المرجع الذي هو الجسم الحقيقي في عالم الأشياء وحيز الموجودات إن كان من المدلولات الحسية، ولكن اللغة إذ ترتب أضلاع المثلث الدلالي على هذا النسق دالا فمدلولا فمرجعا فإنها في الحقيقة تعكس تصنيف الموجودات طبقا لمحور الزمن، لأن المرجع سابق في الوجود للمدلول، والمدلول سابق للدال من حيث هو دال عليه : ومن هذا الباب جاز تولد المفهوم العلمي في ذهن صاحبه قبل أن يتجلى له اللفظ المناسب فيعمد إلى صياغته بالتوليد أو الاشتقاق.

فإذا أطلقنا الدال على مدلوله المتواضع عليه، والذي هو صورة ذهنية لمرجعه، ارتفع حاجز الاعتباط، وأصبح اللفظ على لسان المتكلم وفي أذن السامع قائما مقام المسمى المدلول عليه في الذهن وفي عالم الوجود الفعلي، بل إن المرجع بعد حصول الاصطلاح الدلالي يصبح من المتعذر التطرق إليه تصورا أو تعبيرا إلا من خلال الدال الذي اصطلح به الناس - في الاستعمال الشائع أو في السياق العلمي والفني - عليه في تلك اللغة. واستنادا إلى هذا المبدأ الأولي اعترض اللغويون على تأويل الكلام ما لم يتعذر الفهم بدون تأويل، وما لم تقم قرينة تجيز ما يقود إليه التأويل من معان، وهذا القانون أصدق على الخطاب العلمي وعلى كل صياغة معرفية منه على الكلام التداولي. فمبدأ الاصطلاح هو الذي يؤسس ظاهرة التلازم الاقتراني على قواعدها الاختبارية لأنه ليس تضمينا لإلغاء التعسف الدلالي والاعتباط العلائقي وذلك بواسطة التعاقد على إبرام الدال ومدلوله، كل واحد منهما بالآخر صعودا ونزولا بحسب موقع الإنسان من جهاز التواصل أفي قطب البث هو أم في قطب التلقي.

ومما تتكاثف في سياقه فكرة خروج الدلالة عبر صياغة المصطلحات اللغوية من اللاوجوب إلى ما يشبه الوجوب قضية الاشتقاق داخل اللغة. وإذا اعتبرنا أن رصيد اللغة - معجميا - هو من الناحية النظرية حجم كمي محصور عددا باعتبار أن مواد اللغة لما يدوّن بين دفات القواميس الجامعة، فإنه يرضخ لمبدإ التحويل الاشتقاقي سواء بتصريف الأفعال حسب الضمائر المحيلة على أطراف التخاطب جنسا وعددا، فبثا وتقبلا، ثم حضورا وغيبة، أو بتقليبها على مفاصل الزمن مضيا وحضورا واستقبالا، أو بالمراوحة القائمة بين الفعل ومختلف صيغ الزيادة عليه، ثم بينه وبين أنواع المشتقات التي يفرزها بالقياس أو بالسماع. وهكذا لا يمكن الجزم البتة بأن قاموس اللغة يحوي كل رصيدها الاستبدالي، وبالتالي فإن جدول الاختيار في عملية الكلام لا يتحدد بما هو موجود في مخزون اللغة بالوضع الأول، وإنما يتسع إلى ما يستخرج - بالتحويل والتناسخ - من أوضاع معجمية جديدة ونماذج دلالية مستحدثة انطلاقا من قائمة البحث الفعلي في الرصيد المعجمي لتلك اللغة.

فليس من عربي بمستشعر لأي غربة دلالية عندما يتجول - وهو يستعمل في اليوم الواحد وربما في السياق الواحد المادة الثلاثية ضرب - بين دلالة فعل الجارحة، ودلالة علم الحساب، ودلالة تصنيف المناطقة، ودلالة القائمين على المال منذ كانت ديار ضرب السكة، فضلا عن معنى اللفظ وهو يجرى على لسان العمال إذا أضربوا، أو معناه في قاموس البداوة عندما تضرب الخيام بين حل وترحال، وهكذا إلى أرقى درجات المدنية المعاصرة في آليات التعامل المالي بين البنوك ومؤسسات الاستثمار النقدي حيث المعاملات وحيث المضاربات. وهل ننسى مصطلح الإضراب كما حدد به النحاة دلالة بعض الحروف موازاة لدلالته على الاستدراك. ذلك إذن هو ما يمثل انعكاس ظاهرة التحول الدلالي في جهاز اللغة على بنائها الاستبدالي المرتبط مباشرة بمحصول ثبتها المعجمي سواء منه ما أنجز بالفعل أو ما كان قائما في رصيد القوة. وهو بمثابة النزوع إلى الانتظام الصارم انطلاقا من واقع اصطلاحي بالوضع الأول عند مبتدإ النشأة. ولكن الذي يتجسم معه خروج اللاوجوب في الاقتران اللغوي

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 213

إلى حيز الوجوب تجسما متكاملا إنما هو مستوى تركيب الكلام عند إنجاز البث التواصلي. ذلك أن حد انتظام اللغة بعد عرفيتها يبلغ أقصاه على محور التوزيع مما يجعل البناء النظمي في الكلام نازعا نحو الوجود المنطقي الأوفى بعد انسلاخه من ملابسات التعسف في الاقتران الدلالي.

ومما يساعد على تكاثف الحجب بين الإنسان واللغة فيصيره غافلا عن طبيعتها الاصطلاحية - ويجعله بالتالي مسلما بقدرة بعض اللغات وقصور بعضها الآخر، ومسلما بعد ذلك بتفاضل الألسنة البشرية من حيث قدرتها على صياغة المصطلحات، ثم مسلما بأن أفضلية مصطلح على مصطلح هي أفضلية مطلقة لا أفضلية نسبية - ما يعتمل في وعيه وفي لاوعيه من علاقة نفسية مع ألفاظ اللغة حتى لكأن لفظ الماء لم يخلق إلا ليدل على مادة الماء ولفظ التراب على مادة التراب. ولئن جوز الإنسان عقلا أن لفظ الماء كان يمكن أن يكون دالا على التراب، وأن لفظ التراب كان يمكن أن يكون دالاّ على الماء أو على غيره، فإنه من الناحية الفعلية لا يستسيغ قبول ما يسلم به النظر العقلي. وفي هذا سر من أسرار القضايا الفكرية التي تتحول إلى صراع ذهنيّ حضاريّ كالذي ينشأ عندما يختلف الناس في مدى شرعية الحديث عن «قصيدة النثر» وهم على أشد الخلاف إن كان يصدق الدال على مدلوله أو لا يصدق ناسين أو متناسين أنه دال وليس إلا دالا.

على أن معضلة المصطلح من حيث نواميسها اللغوية الخفية كما قد تخفى على مبدعي الأدب وصانعي النقد تكتسب بعدا آخر ذا امتداد اجتماعي فيكون من حيز النظر الذي تستوعبه اللسانيات الاجتماعية. فإن نحن انطلقنا مجددا مما كنّا بصدده وتذكرنا العلل التي من أجلها يغفل النّاس عادة بين عامتهم وخاصتهم عن الحقائق البديهية في شأن الظاهرة اللغوية جاز لنا الجزم بأن مدار الحديث عن قدرة أي لسان من الألسنة على صياغة المصطلح العلمي أو قصوره عنها إنما هو من القضايا الزائفة لأنه إشكال غير ذي موضوع، فما من لغة من لغات البشر إلا وهي في ذاتها مهيأة بالطبع والجبلة لاستيعاب الصوغ الدلالي الجديد عن طريق التوليد الاصطلاحي المستحدث، وإنما القدرة أو القصور في أهل العلم ورعاة المعرفة عندما يعجزون عن التوسل بالآليات المناسبة، أو عندما يغفلون عن طبائع اللغات واختلافها بين لسان وآخر بحسب انتماء كل لسان إلى فصيلة اللغات الانضمامية أو اللغات الاشتقاقية.

ومن غريب ما يحصل في الواقع المعرفي الراهن أن التناسب بين درجة تطور العلم ومرتبة الوعي بخلفياته الفكرية والحضارية يظل تناسبا عكسيا، إذ رغم تقدم المعرفة اللغوية في العصر الحديث وتبلور تجلياتها الاختبارية يظل كثير من أهل العلم ومن ذوي الأمر يجادلون في أمر اللغة القومية وصلاحها للعلم مصرين على وهمهم القائل بأن «للعلم لغته». وهم في كل ذلك يتعللون باستعصاء سبك المصطلح وتوليده تلقائيا.

ولعل أهم الأبعاد وأخطرها مما تتلابس به قضية المصطلحات في أسسها النظرية البعد المعرفي والإدراكي المتصل بعلاقة كل علم بثبته الاصطلاحي من جهة وبعلاقة الجهاز المصطلحي لعلم من العلوم بالرصيد المعجمي العام للغة من جهة أخرى وما النقد الأدبي إلا علم من العلوم على الدلالة العامة. فمما لا شك فيه أن مفاتيح المناهج النقدية هي مصطلحاتها إذ هي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه. وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق النقد غير ألفاظه الاصطلاحية حتى لكأنها تقوم منه مقام جهاز من الدوال ليست مدلولاته إلا محاور العلم النقدي ذاته ومضامين قدره من رجحان المعالجة. فإذا تبينا خطر المصطلح في كل فن توضح أن السجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للمنهج النقدي سوره الجامع وحصنه المانع، فهو له كالسياج العقلي الذي يرسي حرماته رادعا إياه أن يلابس غيره، وحاضرا غيره أن يلتبس

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 214

به. ومتى تحلى الدال بخصلتي الجمع والمنع كان على صعيد المعقولات بمثابة الحدّ عند أهل النّظر المقوليّ الذين هم المناطقة، فيكون للمصطلح النقدي في أيٍّ شعبة من شعاب شجرة الأدب سلطة ذهنية هي سلطة المقولات المجردة في علم المنطق : فلا شذوذ إذا اعتبرنا الجهاز المصطلحي لكل منهج نقدي صورة مطابقة لبنية قياساته متى فسد فسدت صورته واختلت بنيته فيتداعى مضمونه بارتكاس مقولاته.

بهذا الذي سلف تتعيّن بالتخصيص العلاقة المعقودة بين الخطاب النقدي وجملة مصطلحاته، وفي هذا النسق يتسنى الاستدلال على هوية اللحام الرّابط بين المصطلح والمنهج : هو ضرب من علاقة التوالج بها ينصهر في الثاني بعض ما يتحلل من الأول، ويداخل الأول بعض ما يتراكم من الثاني حتى لتكاد المعرفة الاصطلاحية أن تغدو هي المعرفة النقدية إلى المرتبة التي يتعذر معها تصور هويّتين متمايزتين : تتدافعان أو تتجاذبان، وإنّما هو توحد على نمط اتحاد الدال والمدلول في عملية الأداء اللغوي بإطلاق. فكما أنك لا تدرك للمدلول دلالة إلا من خلال علامته الدالة، ولا تتصور وجود دال ما لم تحمل مظانه معقوله المدلول عليه فكذلك شأن منظومة المنهج النقدي مع جهازه المصطلحي.

ذلك ما يفسّر إذن كيف أن كل تيار نقدي يصطنع لنفسه من اللغة معجما خاصا، فلو تتبعت كشفه المصطلحي وقارنته بالرصيد القاموسي المشترك في اللغة كالتي يتحاور بها الأدب ذاته لوجدت حظا وفيرا من ألفاظ العلم غير وارد قطعا في الرصيد المتداول لدى أهل الإبداع، وما منه وارد فإنما ينفصل في الدلالة عما هو شائع انفصالا لا يبقى معه إلا التواتر في الشكل الأدائي. التسليم بقيمة الجهاز المصطلحي بالنسبة إلى كل معرفة نقدية تنشد القبض على الظواهر الأدبية سواء أكان ذلك بالوصف التشخيصي أم بالإحكام الاستنباطي هو الذي يفضي إلى الاقتناع بأن مصطلحات المدارس النقدية هي الصورة الكاشفة لأبنيتها المجردة مثلما ألمحنا منذ حين. ومن خيل له أنه يتقفى أثر النقد بغض الطرف عن متصوراته الفعالة ومفاهيمه الإنشائية فإنما شأنه شأن من يرى من الأجزاء أشباحا ومتعذر في حقه أن يرى صورة الجزء من الكل فضلا عن صورة الكل من وراء الأجزاء. وإذا كان «المنطق» بمقولاته الأولية وأنساقه التركيبية وأقيسته الاستدلالية هو بمثابة «رياضيات» العقل التجريدي، وكانت «الرياضيات» بعلائقها التناظرية وسلسلاتها التحويلية وتعاقبها البرهاني بمثابة «منطق» العقل التحليلي، فإن الجهاز المصطلحي في كل منهج نقدي هو بمثابة لغته الصورية : بل قل هو رياضياته النوعية. وكل ذلك يفضي جدلا إلى اعتبار كل مصطلح في أي منهج من المناهج ركنا يرتكز عليه البناء المعرفي فيكون للمصطلح من الوظائف الصورية ما يكون للرمز السيني في المعادلة الرياضية : كلاهما سنم التجريد الذهني.

هذه حقائق قوامها معرفي، وسنداتها بديهية عند من مارس العلم وباشر النظر وحاول معالجة شيء من أبوابه بالوضع والاستحداث. ولكنّ سند الممارسة لفرط بداهته يختفي، والأس المعرفي كثيرا ما يحتجب، ولاحتجاب هذا أو خفاء ذاك تظهر مشاكل زائفة تلوح بقضايا يفتعلها الذهن بتلابس الاستدلال الصحيح والجدل المكذوب. وعندئذ تتحول معضلة المصطلح إلى إشكال تتجاذبه عائقات مبدئية وخيالات مصطنعة عليه. وليس أدعى إلى الدهشة أو إلى الإشفاق من الذين سارعوا إلى القول بأن مصطلح النظم الذي وضعه الجرجاني هو الأصلح للدلالة على علم التركيب (أي السنتاكس) وليس أمضى من هذا السلاح لقتل جذوة الفكر الجرجاني فضلا عن تلبيس المفاهيم اللسانية المستحدثة.

وأكثر اعتراض زائف وأشده غرابة إذا أورده أهل الذكر من الذين يحترفون النقد ويرتدون لبوسه أن يعزو بعضهم استغلاق الخطاب النقدي عليه إلى تعسر المصطلح ظانا أو مجاهرا أن لو كان الأداء الاصطلاحي على غير ما هو عليه لأدرك كل العلم الذي حملت اللغة به. وترى البعض قد انبرى معترضا

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 215

فيرمي الخطاب النقدي بالإلغاز والتعمية مشهّرا بما ظنه إغلاقا في المصطلح وطاعنا في من لا يواسي أمره بتقديم مادة النقد بعد طرح جهازه المصطلحي

ذلك هو الفصم بين مضمون العلم وأدواته، وذاك هو الانتقاض : أن تستبقي العلم وقد سلبته بنيته التي يتأسس عليها. على أن علة الأمر من وجهين : الأوّل عرضي وصورته أن الناس كثيرا ما يتعاطون العلم بالمطالعة أو الدرس فلا يراوحون بين زمن الكسب المعرفي وساعة التمثل الذهني فلحظة النقد الإجرائي، فإذا بهم يتماطون ما لم يستأنسوا به من العلوم ويغتصبون الحاصل اغتصابا ليكونوا منذ لحظة البدء متعلمين وناقدين، فيتطابق الزمن بلا مراوحة، وينبثق الوهم الخادع. أما الوجه الثاني من علل هذه الظاهرة فمرده الغفلة عن بعض خصائص الإبلاغ العلمي. ذاك أن السعي إلى تفادي المصطلح يؤول إلى شرح المفهوم وتفكيكه إلى مركباته التقريبية من المعاني وظلال المعاني. ولما كانت السبيل الوحيدة هي اللغة فإن في ذلك ازدواجا وظيفيا لا تطيقه اللغة بطبعها. وبديهي أن الظاهرة اللسانية تكفل الإبلاغ التواصلي في إحدى وظائفها، ولكنها تكفل أيضا القدرة على أن نتحدث بها عن نفسها وذلك ما نصطلح عليه بالوظيفة الانعكاسية. غير أن اللغة لا تنصاع إلى تراكب الوظائف في نفس الحيز الأدائي. فكما يتعذر عليك أن تزاوج في نفس اللحظة الحديث باللغة عن غير اللغة مع الحديث باللغة عن اللغة يتعذر عليك بنفس الصورة أن تتحدث باللغة عن العلم وتتحدث في نفس اللحظة باللغة عن لغة الحديث عن العلم.

فمن ظن أن الناقد قادر على أن يتحدث في النقد بغير جهازه المصطلحي فقد ظلمه ما لا طاقة له به إلا أن يتواطأ على امتصاص روح النقد وإذابة رحيقه، وهذا لما يصدق على كل معرفة تحتكم إلى أواصر العقل. ولو أخذت أبعد العلوم تجريدا وأوغلها في صياغة الرموز - شأن الرياضيات - لتبينت حقيقة قيام المصطلح من العلم مقام الرمز من المعادلة، فإذا تحاشيت الرمز ارتكس العلم ذاته.

تلك إذن مجامع الإشكال الاصطلاحي في أعماقه المبدئية مما إذا اشتد الوعي به خلصت معرفتنا النقدية من أزمتها اللغوية عبر خلاصها من عائقات الوعي النظري الحكيم. وإذا كان مطردا أن ننعت اللغة بأنها «كائن حي» فإننا نتوسل بالمجاز في التعبير عن حقيقة يعوزنا ما به نعبر عنها تعبيرا غير مجازي، وبنمط مجانس ننعت اللغة بكونها «مؤسسة اجتماعية»: رصيدها رموز، ورموزها أوعية تسكب فيها الصور المشتقة من حياة الناس في مظاهر المادة والمعاش والأخلاق والمعارف، فيؤول الأمر بالمؤسسة اللغوية إلى صوغ شبكة العلاقات الجامعة بين أطراف الحياة البشرية فيما هم قائمون عليه، ثم بين المتعاقبين منهم على محور الزمن، فكان لزاما أن تتأسس اللغة على قوانين الحركة الذاتية، وهذا مفاد الصورة المجازية التي نلجأ إليها عند نعتها بالكائن الحي، أو عند إسناد صفة النمو لها.

فمن المسلمات اللسانية إذن أن اللغة ظاهرة جماعية واجتماعية تتحرك طوعا كلما تلقت منبها خارجيا إذ ما إن يستفزّها الحافز حتى تستجيب بواسطة الانتظام الداخلي الذي يمكنها من استيعاب الحاجة المتجددة والمقتضيات المتولدة وهكذا تصطنع اللغة لنفسها نهجا من الحركة الذاتية. فالأحداث التاريخية والوقائع الحضارية مما لم يكن صورا مستنسخة من المتداول المعروف هي التي تستحث اللغة أن تصور دلالاتها عبر صوغ ألفاظها حتى تتلاءم والتطور المفهومي الحاصل في ذاكرة الحضارة المتجددة. ولما كانت العلوم بمثابة الأنسجة العضوية التي تنمو خلاياها نموا رياضيا فإنها أشد المنبهات وقعا على اللغة، تستفزها بالمفاهيم فترد الفعل بولادة المصطلحات، إلا أن اللغة في خضم هذا التطور التاريخي وهذه الصيرورة الحضارية لتقف مشدودة إلى قطبين متدافعين يتجاذبها الأول بدافع المواكبة ويشدها الثاني بوازع حب البقاء اتقاءً للانسلاخ الماحي لرسمها، وليس ما نسميه بحياة اللغة سوى قدرتها على ترشيح الناموس المعدل للنقيضين : أن

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 216

تتلاءم مع الاقتضاءات المتجددة وأن تبقي على بناها التي تحدد هويتها بين الألسنة.

فهذا من الظواهر العامة، فكل اللغات تعيش مخاض تولد الدوال عندما تقتحمها مدلولات مستحدثة بصرف النظر عن سعي الجهاز اللغوي إلى استيعاب المدلول الجديد دون استقبال الدال الغريب، وذلك باللجوء إلى استبطان تعود فيه اللغة على نفسها لتفجر بعض ألفاظها بالطاقات الدلالية المتغايرة. وليست هذه الظاهرة وقفا على مواجهة اللغة للرصيد المصطلحي في الأدب والكتابة النقدية، ولكنها شاملة للمتن القاموسي الواسع، ومن تدبر قضايا الدلالة في ألفاظ اللغة رأى شقوقا من المعاني دقيقة دقة الحاجة المتولدة بها.

على أن اللغة مثلما هي مدفوعة إلى التوازن بين ضغط الحاجة وضرورة سدها فإنها محمولة على التوسط بين جنوح المحافظة وناموس الاستعمال، لذلك تسعى دوما إلى استيعاب المدلولات دون دوالها إن بالإحياء وإن بالتوليد، فإذا أعيت الحيلة استقبلت القادم عليها دالا ومدلولا فيكون زدخيلا ز ترضخه إلى أبنيتها حتى يتواءم ونسق الصوغ الأدائي لديها.

ومن هذا التوسط وذاك التوازن يحدث في اللغة قانون تعادلي يحقق توازنا بين الرصيد القاموسي العام ورصيد كل علم من المصطلحات الفنية يأخذ كل واحد من الآخر بما لا يدخل الضيم على دلالات اللغة في وظيفتها الإبلاغية النفعية ولا على مفاهيم المعارف في وظائفها النوعية من حيث هي خطاب علمي. ومجال التحكيم في كل ذلك إنما هو السياق الإخباري بحقوله الدلالية وإيحاءاته التعبيرية، وهذا ما يؤسس قواعد الفصل بين النظام المصطلحي والجهاز اللغوي رغم تصاقبهما إذ يرد الأول متولدا في مظان الثاني كما أسلفنا آنفا. فكل علم ينزع إذن على المدى البعيد إلى الاستقلال برصيده عما يتداخل مع القاموس المشترك، وهذا شأن العلوم منذ القديم، وهذا أيضا شأن الخطاب النقدي. واحتكاما إلى كل هذه الاعتبارات كان خليقا باللسانيات أن تتبنى ضمن محاور اهتمامها قضية المصطلح، وقد كانت عنايتها بالموضوع مبثوثة بين أفنان متعددة منها البحوث التأثيلية، تلك التي تعنى بالأصول الاشتقاقية وتاريخ تفرعها، ومنها البحوث المختصة بالرصيد اللفظي كما هو بيّن في فرعين من فروع اللسانيات هما القاموسية والمعجمية.

على أن الذي شدد حيرة اللسانيين في أمر المصطلحات إنما هو نمو علم الدلالة بعد تشعب مقارباته المنهجية، حتى أصبح قطب الدوران في كل بحث لغوي مما لا ينفصل عن نظرية الإدراك وفلسفة المعنى، وقد نتجوز الظن بأن حوارا صامتا جال بين تلك العلوم اللسانية - الآنفة الذكر - وعلم الدلالة فتولد نهج جديد في البحث مداره علم المصطلح أو المصطلحية النظرية من حيث يعالج نشوءها ضمن نسيج اللغة. غير أن رديفا يلامس هذا الحقل الاختصاصي قد يبدو ملابسا إياه، وليس الأمر كما قد يبدو، ونعني المصطلحية التطبيقية، فهذه علم يعنى بحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كل فرع معرفي، فهي لذلك علم تصنيفي تقريري يعتمد الوصف والإحصاء مع سعي إلى التحليل التاريخي، أما علم المصطلح النظري فهو علم تأسيسي، لا يمكن الذهاب فيه إلا بحسب تصور مبدئي لجملة من القضايا الدلالية والتكوينية في الظاهرة اللغوية. فعلم المصطلح النظري ينتسب سلاليا إلى علوم التأثيل فالقاموسية فالمعجمية، ولكنه فرع جنيني عن علم الدلالة وتوأم لاحق للمصطلحية التطبيقية بحيث يقوم منها مقام المؤسس الإيبستيمي الضابط لقواعد النشأة والصيرورة.

فبين علم المصطلح ومصطلحية العلم فرق ما بين المعجمية والقاموسية. من كل زوجين جنيس لبعض الزوج الآخر فكأنما نضع المصطلح ثم نبتكر علم وضع المصطح، مثلما نضع القاموس ثم نبتكر علم وضع القاموس، والإنسان منذ القدم تداول اللغة قبل أن يضع للغة علما. ويزداد الأمر تشابكا متى تاق اللساني

Thaqafat Ar. Side 14/2/04 2:38 PM Page 217

إلى البحث في مصطلحات المعارف المرتبطة بذات اللغة كعلم اللسان وكعلم الأدب الذي هو المعرفة النقدية، فيستحيل علم المصطلح عندئذ - على صعيد المنطق الصوري - إلى تنظير من الدرجة الثالثة إذ يغدو بحثا باللغة في لغة البحث في اللغة. وعلم المصطلح موكل إليه اليوم أن يساعد علم الدلالة على فحص إشكالات المعنى عسى أن يجيب عن سلسلة المساءلات المعرفية المتجددة : كيف تدل اللغة بألفاظها على ما تدل عليه ؟ وهل هناك نواميس تطرد في ارتباط الأسماء بمسمياتها ؟ ثم ما هو مدى تصرف الإنسان - مستعمل اللغة - في توجيه الروابط الدلالية بين الدوال والمدلولات ؟ بل كيف تتحرك اللغة ذاتيا فتسد بألفاظها ما قد يحدث من شغور في كيانها المعنوي بموجب بروز متصورات لا تملك اللغة في البدء ما تدل به عليها ؟

فإذا تأسست قواعد المنهج النظري تسنى البحث في مظاهر ازدواج الطاقة التعبيرية بين قدرة تصريحية وأخرى إيحائية، ثم بين دلالة ذاتية موضوعة ودلالة حافة محمولة، وكذلك بين الإفادة بالوضع الأول والإفادة بالوضع الثاني عبر النقل والمجاز، وكله ييسر ظهور الفيصل بين المعاني وظلال المعاني.■

هوامش

١- إلى جانب مجامع دمشق والقاهرة وبغداد وعمان تم بعث مجمع في تونس ومجمع في طرابلس.

٢- جريدة المدينة، الملحق الثقافي، D ٣ شوال ١٤١٨هـ (١١ فيفري ١٩٩٨).

٣- la terminologie

٤- la lexicologie

٥- l'étymologie

٦- les termes techniques et Scientifiques

٧- Herméneutique

٨- ما تم تداوله في اللّغة العربيّة قبل أن يستقر مصطلح العولمة لفظة الكوكبية ولفظة العالمية في مقابل اللفظ الإنجليزي globalization واللفظ الفرنسي mondialisation.

٩- Radiographie

١٠- Ecographie

١١- Skaner

١٢- Fibroscophie

١٣- Imagerie à Raisonnance Magnétique (IRM)

١٤- راجع لكاتب هذه الأسطر «مباحث تأسيسية في اللّسانيات».

١٥- راجع له أيضا «المصطلح النقدي».

١٦- هي ما يسمى بوظيفة ما وراء اللغة أو الوظيفة الميتالغوية حيث تنعكس أداة الإبلاغ على نفسها فتكف عن الحديث عن الأشياء الخارجة عنها وتتفرغ لوصف ذاتها بذاتها.

١٧- Lexicograihie

١٨- Lexicologie

١٩- Néologie

٢٠- Terminolgie